

المصدر: الوسط

التاريخ: ١ أكتوبر ٢٠٠١

الاستراتيجية الأميركية: نظام أمني إقليمي

الأميركي، بينما تتحدد المصلحة الأمنية السادسة بتأمين تدفق البترول من الخليج العربي وبحر قزوين إلى الغرب بالمعدلات والأسعار الملائمة له، وتأمين خطوط المواصلات البحرية العالمية بما يخدم حرية التجارة الدولية بلا قيود، وتدفع الصادرات الأميركية والأوروبية وفي مقدمها السلاح، إلى الدول العربية، ودول جنوب آسيا. ومن بين الاستراتيجيات المباشرة لتحقيق هذه المصالح الأمنية الحفاظ على الدور الرئيسي في توجيه التجارة الدولية، والنمو الصناعي، والسيطرة على مصادر الطاقة، واستمرار التفوق التكنولوجي، ثم الوجود البحري المستمر في بحر العالم، وكسب المزيد من القواعد والتسهيلات الجوية والبحرية والبرية ومناطق الارتكاز قرب مناطق المصالح الحيوية للولايات المتحدة. ومنذ بدأ التحول إلى نظام دولي جديد في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، توسعت الولايات المتحدة في تكوين التحالفات متعددة الجنسية تحت قيادتها من دون التزام العمل تحت راية الأمم المتحدة، وفي إبرام الاتفاقيات العسكرية للأمن الجماعي أو الدفاع الإقليمي أو الثنائي، وخصوصاً مع الدول الحاكمة أو المحورية Pivot States في العالم الثالث. الأمر إذاً يتلخص في ذلك التصميم الأميركي الحالي على «استراتيجية الحلف» الذي يجمع بين الدول ذات المصالح الأمنية المشتركة، بحيث تقوم كل دولة منها بدور محدد سياسياً واقتصادياً وعسكرياً طبقاً لقدراتها الشاملة والمؤثرة، ولوقعها وقربها أو بعدها من بؤر الأزمات، خصوصاً الساخنة منها.

فإذا تدبرنا هذه الأبعاد الاستراتيجية والسياسية أمكننا أن نفهم انتهاز الولايات المتحدة الفرصة الرائعة التي تهيأت لبناء وجود عسكري أميركي فعال في شبه القارة الهندية وآسيا الوسطى الإسلامية، ولتعزيز وجودها في الخليج العربي، والتخطيط للامتداد الفعلي في جنوب شرقي آسيا. ويمكن أن يوظف هذا الوجود

يخطئ من يتصور أن احتمال اشتراك اسامة بن لادن في تفجيرات واشنطن ونيويورك يوم ١١ أيلول (سبتمبر) هو الدافع الرئيسي للبدء بأفغانستان في الحملة الأميركية الممتدة ضد الدول المارقة أو المشاغبة ومنظمات الإرهاب الدولي، فالأمر يرتبط أساساً باستراتيجية الأمن القومي الأميركي، وتطبيق مفاهيم العولمة الأمنية العسكرية في مناطق المصالح الحيوية للولايات المتحدة في أيلول ١٩٩٦ على عدد من المصالح الأمنية الأساسية تدرج في أولوياتها بما يخدم الأمن القومي الأميركي حتى سنة ٢٠١٥، بداية ببقاء الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم تملك حرية قرارها وتواصل تفوقها التكنولوجي والاقتصادي والثقافي، وتحفظ هيبتها الدولية. أما المصلحة الأمنية الثانية فهي احتواء كل من روسيا والصين، والقوى الإقليمية المارقة وهي كوريا الشمالية وإيران والعراق وكوبا، والدول التي ترعى التطرف مثل سورية وليبيا والسودان، والحرص الكامل على منع قيام تحالف بين الصين الكونفوشوسية وبين الدول الإسلامية ذات القدرة النووية مثل باكستان أو

الطاقة النووية الكامنة مثل إيران، أو مع بعض الدول الرئيسية في النظام الإقليمي العربي، وفي مقدمها مصر والسعودية.

والمصلحة الأمنية الثالثة هي دعم الأساس الأمني لحلف شمال الأطلسي مع توسيع قاعدته السياسية بضم دول شرق أوروبا، وامتداد مساح عملياته إلى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز من خلال علاقات التحالف والتعاون الاستراتيجي العسكري.

ويأتي في المرتبة الرابعة أمن المحيط الهادي وشرق آسيا المرتبط جذرياً بأمن جنوب آسيا والمحيط الهندي.

والمصلحة الخامسة هي إبرام تسويات سلمية في الشرق الأوسط تستقر مع إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة، التي تشتعل بالصراعات الإقليمية والدولية وفقاً للتخطيط

جمهورية إيران الإسلامية، سينعكس على تأمين المصالح الحيوية الأمنية والاقتصادية، خصوصاً في ما يتصل بالبترول والغاز الطبيعي، وأساليب نقلهما وتصديرهما، في منطقتي الخليج العربي وبحر قزوين.

ومن جهة أخرى نجحت الولايات المتحدة في ضغوطها على بعض الدول العربية، وعدد من دول أوروبا الغربية، لتأجيل مطالباتها الحالية بعقد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب وإبرام معاهدة دولية في نطاقه تحدد صور الإرهاب وكيفية القضاء على أنشطته، بحيث يطرح الأمر على دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٢.

وضربت واشنطن عرض الحائط بتحذيرات الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بعدم التصرف منفردة في حملتها العسكرية ضد أفغانستان ودول أخرى عربية وإسلامية، وبالتوقف عن تشكيل تحالف متعدد الجنسية تقوده واشنطن من دون انتظار تشكيل ائتلاف دولي في إطار الأمم المتحدة يلتزم بميثاقها ويستند إلى الشرعية الدولية، ويعمل وفق قرارات واضحة من مجلس الأمن.

وتمضي الولايات المتحدة في تشكيل التحالف متعدد الجنسية تحت قيادتها، وتوسيع قاعدته، على رغم مخاطر تقسيم العالم إلى تكتلات متصارعة، واشعال الصراع الديني في مناطق عدة في الشرق الأوسط ووسط آسيا وجنوبها، وتصير على ضم عدد من الدول العربية والإسلامية إلى هذا التحالف، بل واشتراك عناصر من قواتها الخاصة في العمليات البرية المخططة ضد حكومة «طالبان» وعناصر تنظيم «القاعدة» في أفغانستان، خصوصاً في أعقاب قتال الإبرار الجوي والاقتحام الجوي الرأسي التي ينتظر أن تنطلق بصورة أساسية بالاستناد إلى القواعد الباكستانية، وكذا العمليات السرية التي تديرها عناصر الاستخبارات الحربية والاستطلاع في عمق الأراضي الأفغانية.

العسكري متكاملًا مع الهيمنة الاقتصادية الأميركية لتعزيز النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط الكبير الممتد من المغرب العربي إلى آسيا الوسطى والهند والقوقاز، وللإسراع بإنشاء نظام أمن إقليمي في الشرق الأدنى توجهه واشنطن وتنسق التعاون معه في إدارة الصراعات الدولية والإقليمية. وأتاحت تفجيرات نيويورك وواشنطن للولايات المتحدة الحركة السريعة لإعادة علاقات التحالف العسكري والسياسي مع باكستان، ومحاولة تحييد إيران مرحلياً، ومنع قيام تحالف أو تعاون استراتيجي عسكري وثيق بين الصين وباكستان وإيران، وهو الذي تسعى إليه بكين بإصرار في العامين الأخيرين.

كذلك أتاحت التفجيرات، واتهام تنظيم «القاعدة» بالتورط فيها ضمن متآمرين آخرين بالقطع، أن تجد الولايات المتحدة منافذ سريعة لها إلى عدد من دول آسيا الوسطى الإسلامية التي تريد إسقاط حكومة «طالبان» في أفغانستان وتخشى امتداد التطرف إلى مجتمعاتها، مما يتيح لواشنطن أن تنافس موسكو في العلاقات الدفاعية والاقتصادية بهذه الدول وبالدرجة

نفسها من الأهمية تفاهت واشنطن ونيودلهي على وضع القواعد العسكرية الهندية تحت

تصرف الولايات المتحدة بغير أدنى قيود، واستفادت الهند اقتصادياً - شأن باكستان - برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من جانب الولايات المتحدة منذ تفجيرات ١٩٩٨ النووية التجريبية، كما أفاد الأميركيان باعتراضهم العملي لسار التقارب الدفاعي بين روسيا والهند ولو بصورة مؤقتة، وبمطالبة إسلام آباد ونيودلهي معاً بدور أميركي فعال في مشكلة كشمير. ولا جدال في أن الوجود العسكري والنفوذ السياسي الأميركيين في آسيا الوسطى والخليج، إلى جانب إقامة نظام حليف لواشنطن في أفغانستان، تمثل ضغطاً خطيراً على

• بقلم اللواء صلاح الدين سليم محمد •

• مستشار المركز القومي المصري لدراسات الشرق الأوسط،
أستاذ زائر في أكاديمية ناصر العسكرية العليا.